مطلقا اى من ان او فى ومنهم لكلم نحو ما فى الدراج فالمثلم ودار لها بالرقمتين كانها مراجيع وشم
فى نواشر معصم وقد مر شرح المطالع فى شرح الديباجة والرقمة جانب الوادى والمراجيع جمع
مرجوع من رجع رجعا والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم ذر عليه النؤر والمعصم
النيل والمعصم موضع السوار من اليد والنواشر العصب عروق الواحدة ناشرة قوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر اى اعلم علما متعلقا بهذا من اليوم مبين او يجعل مفعولا به
بان يقال اعلم بمعنى احصل وقوله عمى صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب اى جاهل قوله فمعناه
انه قوله لا يعقده برهان برهان قوله بافواههم لتاوية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظ قوله
قد مر ان فى الاصل والمقيس عليه قيل اوجه ان يذكر وجه تقديمها فى الضبط الا ان الاسابع اجمع
قوله والاقرب ان يقال اه فانه المتعقب لبيان فايدة العدول عن اسلوب قوله باب الايجاز و
الاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فنزع عن التقديم فى الضبط قوله ولا يحيق المكر السيئ
الا باهله حاق به الشئ اى احاطه ووصف المكر بالسئ اعاده اى ان بعض المكر ليس شيئا كما فى قوله
لما ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء استه فى ارحل لبس الحج قوله عنك واسع المشهور ان اسم
المكان لا يعمل لا فى الظروف ولا فى غيرها فالظرف متعلق بالخبر اعنى واسع على تضمنه معنى البعد
وجوز البعض عمله فى الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمتنائى قوله
اعتبار ذلك امر كلى اه فانه قيل لو سلم ذلك فى الاية فلا نم فى البيت اذ الشرط لا يفتقر الى الجزاء
البتة فان كان مذكورا فذاك مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى
فتقدير ليس لامر نحوى لفظ بل لتادية اصل المراد وحق مع الخبر انه يفهم من المصراع الاول
بلا احتياج الى تقدير يجب تادية المراد قوله لا قصا عن اصل المراد ثم هذا المنع منع على جعل
السوال المذكور معارضة كما هو الظ من تقريران رح واما جعل منعا وسند افلا وجه له
قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين اى رجحان قوله
ولكم فى القصاص حيوة الاحسن ان يقول اى رجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى قوله

قوله

قوله والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى حيوة مع ان انهما موجودان
فى الكتابة قوله والنص على المطلوب يعارضه كون سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة قوله
او النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا من ولذا ذكرهما ح
قوله فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر فى مطلق رد العجز على
الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون فى الكلام الذى يكون ما فى الوسط اكثر من العجز
والصدر كما يشهد به التتبع وهنا ليس فى البين الا كلمة واحدة قلنا حسنه ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر فيه بحث لان المرجوحية لسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب
رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى
ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحى وبالثانى اللغوى قوله ورجح ايضا
بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ منافيا لنفسه بحسب الظ
كما يشير اليه الشارح قوله وبسلامته على توالى الاسباب الخفيفة اى ان يجتمع حرفان ثانيهما
ساكن نحو قم وقد ثم فى موضع واحد هو لام القتل الاول والالف الثانى قوله فيه نظر لان تقديم
الخبر اه قد سبق مثاقا او اوائل احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنويع
اوجب نوع تخصيص صحح به ان يقع مبتدا فيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك
فى الدار رجل ان حمل تنوينه ايضا على التنويع افادة الاختصاص قيد كر قوله وقيل ان الصفة
اذا كانت جملة اه قايله الفاضل الرضى والحذف فى غيرها ذكره كقوله مالك عندى غير سهم وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل والكبداء قوس عظيم
مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد فديد
من النبئة بتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله
الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة له ويزيد يحكى بالضم عن يزيد

ثم يثبت المثل هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على الصدر ح

على التنكير وان حمل ح